المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic and social Development Board

نقـــطـــــة ضـــــــــوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

(الاقتصاد الليبي، إلى أين؟)

الإصدار الدوري العاشر

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

أولاً/ التمهيد:

شهدت ليبيا في العقد الأخير استفحال أعراض الخلل في بناءها السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم منذ الاستقلال، الأمر الذي كان مصحوباً بحالة من الصراع والانقسام والتشظي الداخلي في ظل غياب التوافق حول أسس بناء الدولة الليبية الجديدة، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للدولة وعلى مستوى معيشة الفرد، و على الرغم من أن الفرص لاتزال متاحة أمام الليبيين لتغيير الأوضاع نحو الأفضل لكن لاتزال الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار قائمة حتى الآن خصوصاً الاقتصادية منها مما ينذر بتجدد لهيب الصراع الداخلي، عليه سنتطرق في هذا التقرير الاقتصادي إلى التالي:

- تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليل المشكلة الليبية في جانبها الاقتصادي.
- اقتراح توصيات وإجراءات تنفيذية للحل (سريعة – هيكلية عميقة).

ثانياً/ ملخص لملامح الوضع الاقتصادي الحالي:

مؤشرات الإنتاج والأسعار:

1. الناتج المحلي الإجمالي:

تذبذب مع توجه انكماشي في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تراجع إلى أقل من 50% عما كان عليه في السنوات السابقة (من حوالي 92 مليار دولار سنة 2012، إلى أقل من 48 مليار دولار سنة 2015، وإلى حوالي 35 مليار دولار سنة 2021 و37 مليار لسنة 2022 و40 مليار لسنة 2023.

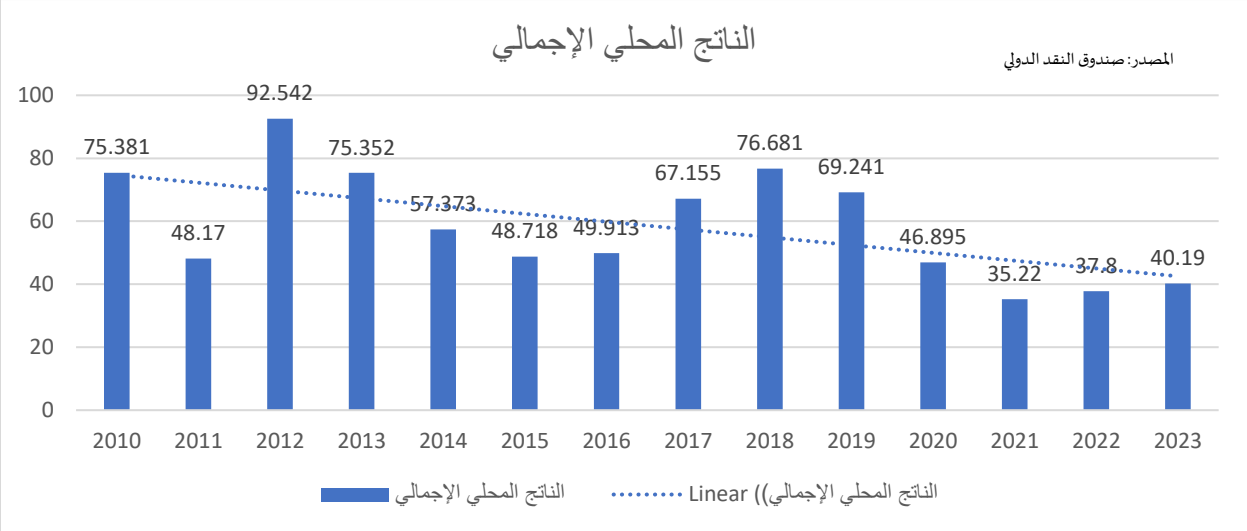

نسبة الانكماش والزيادة في الناتج المحي الإجمالي:

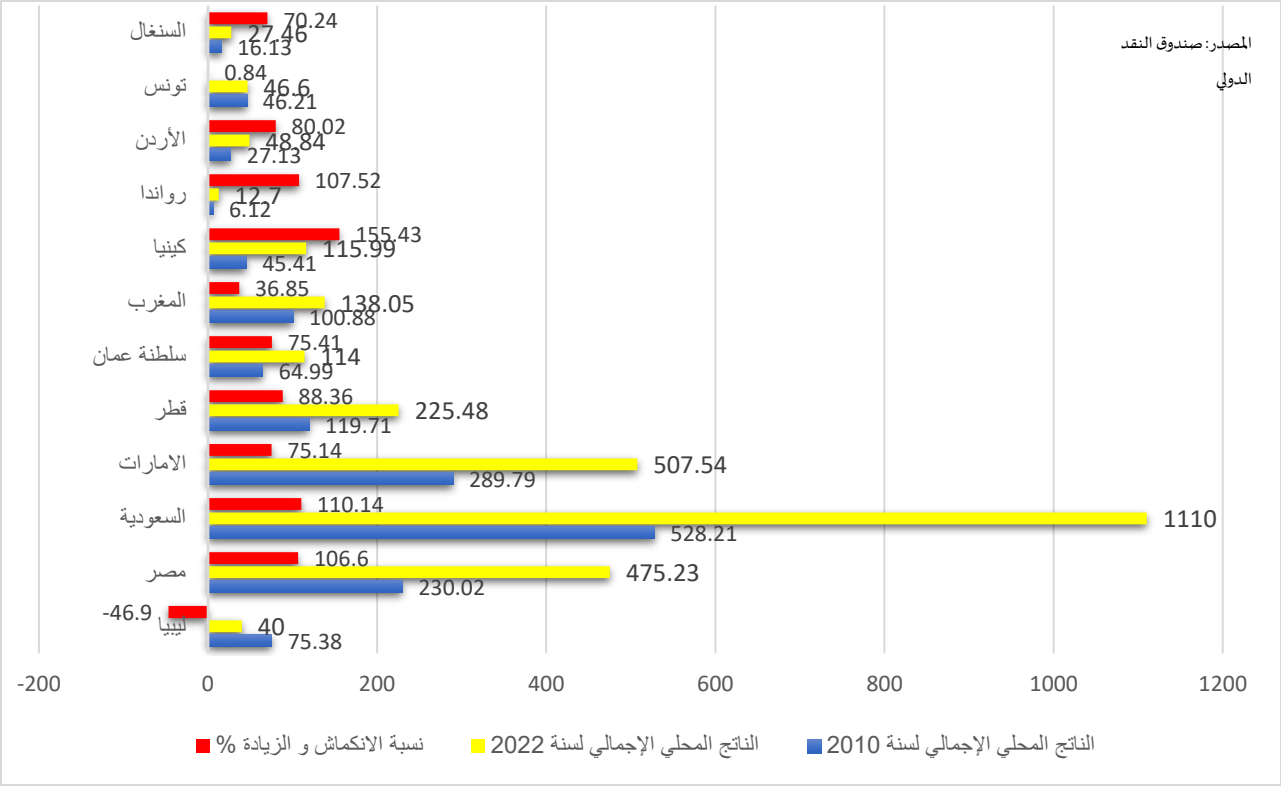

مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا مع الدول العربية والأفريقية:

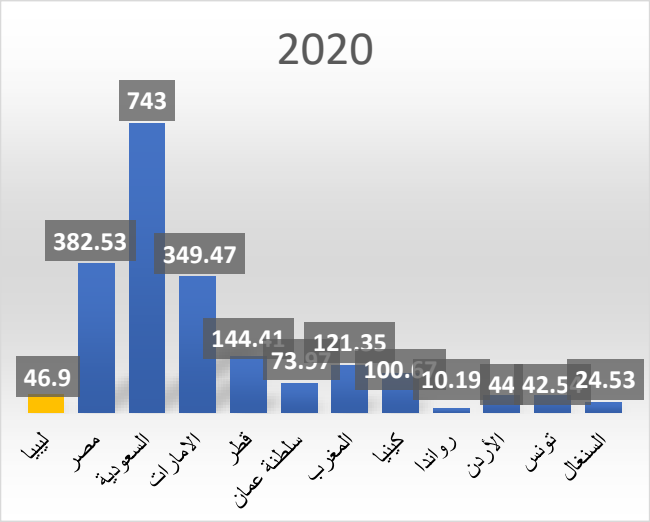

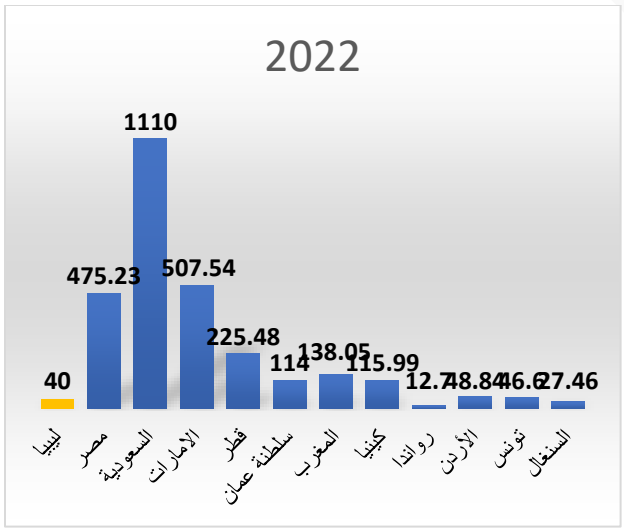

2. مؤشرات المالية العامة:

التوسع الكبير في الإنفاق الجاري بحيث أصبح يساوي تقريباً دخل النفط بالكامل واستحوذ على حوالي 95% من إجمالي المصروفات العامة في الفترة من 2011 إلى 2022، مع تراجع حاد في الإنفاق التنموي (الاستثماري) من (29 مليار دينار أي بنسبة 58% من الموازنة العامة للدولة لسنة 2010 إلى 1.5 مليار دينار سنة 2016، وبمتوسط يقل عن 5 مليار دينار أي بنسبة متوسطة تقترب من 5% خلال الفترة من 2011 الى 2019).

إلا أنه مع تركيز الحكومة خلال العامين الماضيين على إصلاح وتجديد البنية التحتية فقد شهد الإنفاق التنموي ارتفاعاً لا بأس به ليمثل حوالي 20% من الميزانية العامة خلال سنتي (2021-2022).

كما بلغت الايرادات العامة حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي 125,9 مليار دينار في 2023 وإجمالي الإنفاق 125,7 مليار دينار، مقسمة كالتالي:

- الإنفاق على المرتبات وصل إلى60 مليار.
- النفقات التسييرية 9 مليار.
- التنمية 12 مليار.
- الدعم 20 مليار.
- ميزانية استثنائية 24 مليار.

ففي سنة 2022 مثلت إيرادات النفط 97% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا الأمر يعتبر مؤشر خطير بنسبة للإيرادات غير النفطية والتي لم تتجاوز 3%.

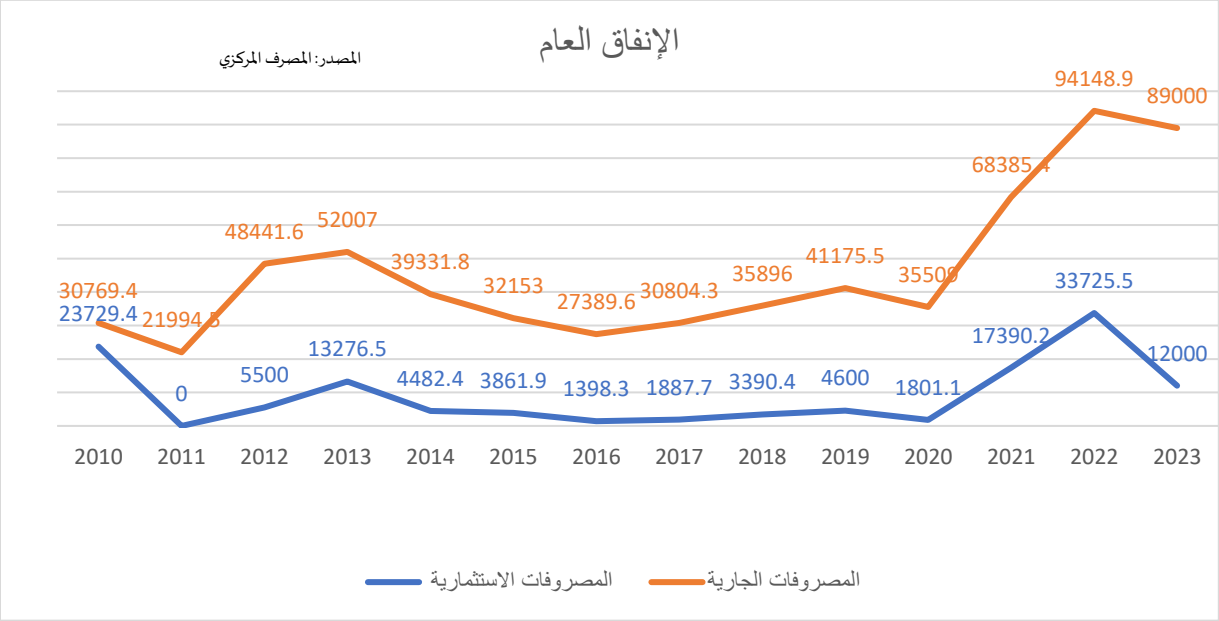

هذا التجذر للريع النفطي عائد إلى أن صناع القرار في فترة ما قبل اكتشاف النفط لم يدرسوا المخاطر التي من الممكن أن يترتب عنها وجود دخل كبير يتجاوز حجم وقدرة الاقتصاد الليبي الصغير جداً على استيعابه، بالتالي لم توضع التشريعات اللازمة لضمان الاستفادة من الدخل النفطي من دون التأثير على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث التنويع أو الإيرادات العامة.

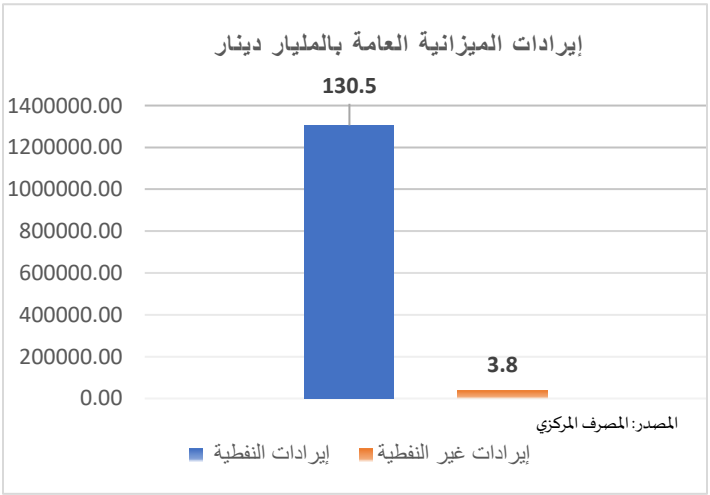

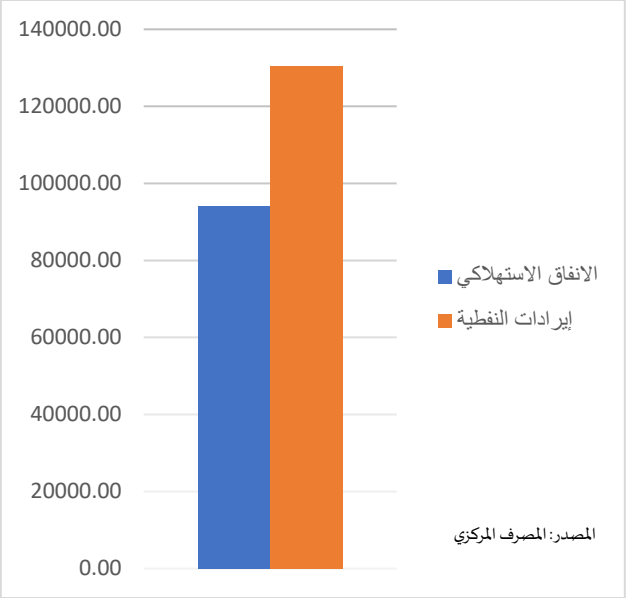

فقد شهدت الفترة الأخيرة توسع في الإنفاق الاستهلاكي وتراجع في الإنفاق الاستثماري هذا يبين واقع الاقتصاد الليبي من مشاكل متراكمة ومركبه لكونه يعتمد على سلعة واحدة مصدراً للعملات الأجنبية، والتي منها تمول إيراداته، وهذا يبين خللا في هيكل الإنتاج الاقتصادي، وضعف الأنشطة الصناعية عن تلبية الحاجات أو على الأقل الجزء الأكبر منها، وهنا يكون الاقتصاد معرض للتقلبات والأزمات الاقتصادية. بالتالي فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه هو ضرورة حتمية لا يمكن تجاوزها أو سيظل الاقتصاد يعاني من الركود والتضخم والبطالة.

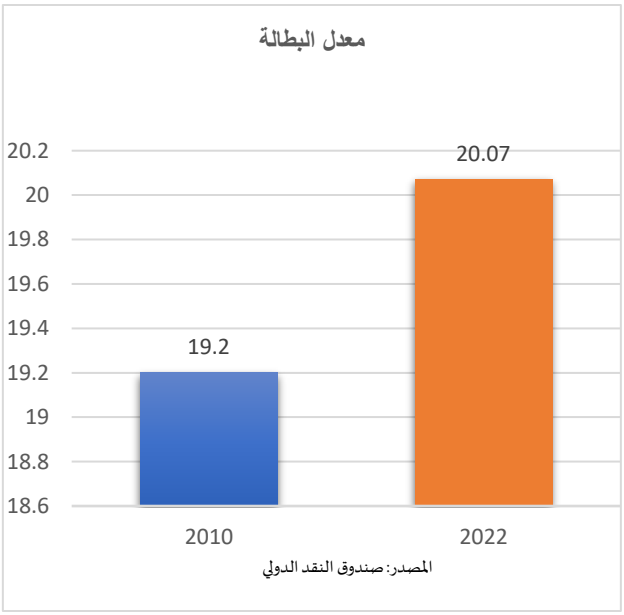

أما فيما يتعلق بأبواب الميزانية، فهناك زيادة في قيمة الباب الأول للعامين الماضيين، حيث تصل هذا الزيادة إلى نسبة 81% عن ما كانت عليه خلال عام 2021، وإذا استمر الوضع كما هو فإن الباب الأول سيستحوذ على مجمل إيرادات الدولة.

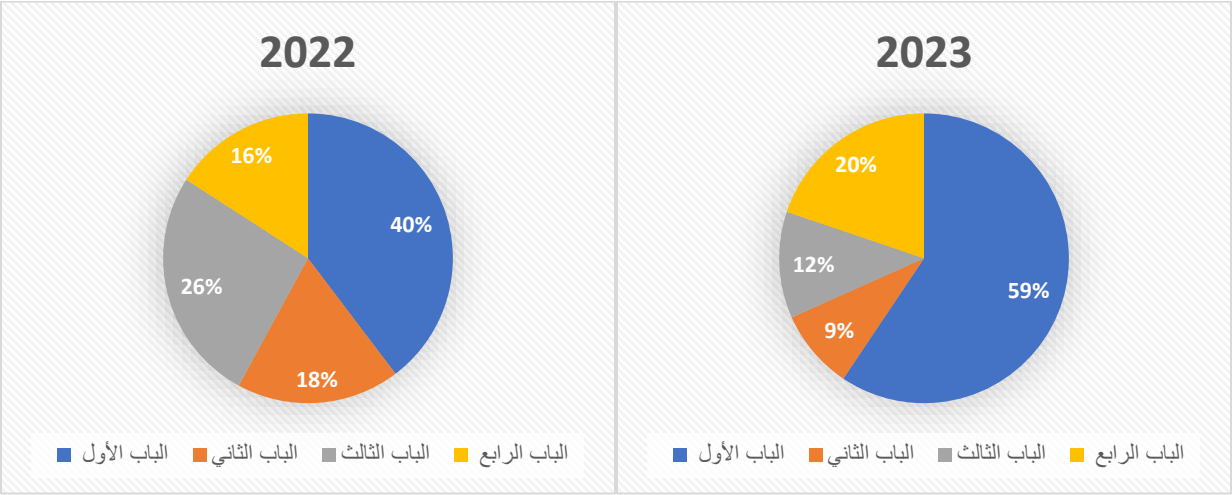

3. النقود والمصارف:

النمو المتواصل في عرض النقود (زيادة بنسبة 100% خلال 12سنة الماضية) مع شح في السيولة لدى المصارف وتزايد كبير في تخزينها لدى بعض المواطنين وأصحاب رؤوس الأموال خارج القطاع المصرفي، وارتفاع كبير في حجم العملة المتداولة (المطبوعة)، حيث ارتفعت من حوالي 46,31 مليار دينار سنة 2010 إلى حوالي 108مليار دينار سنة 2019 ووصل الرقم إلى أعلى مستوى في سنة 2020 وكان 125 مليار دينار ثم انخفض في السنة 2021 إلى 100 مليار، وعاد للارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 122 مليار حتى الربع الثالث من سنة 2023.

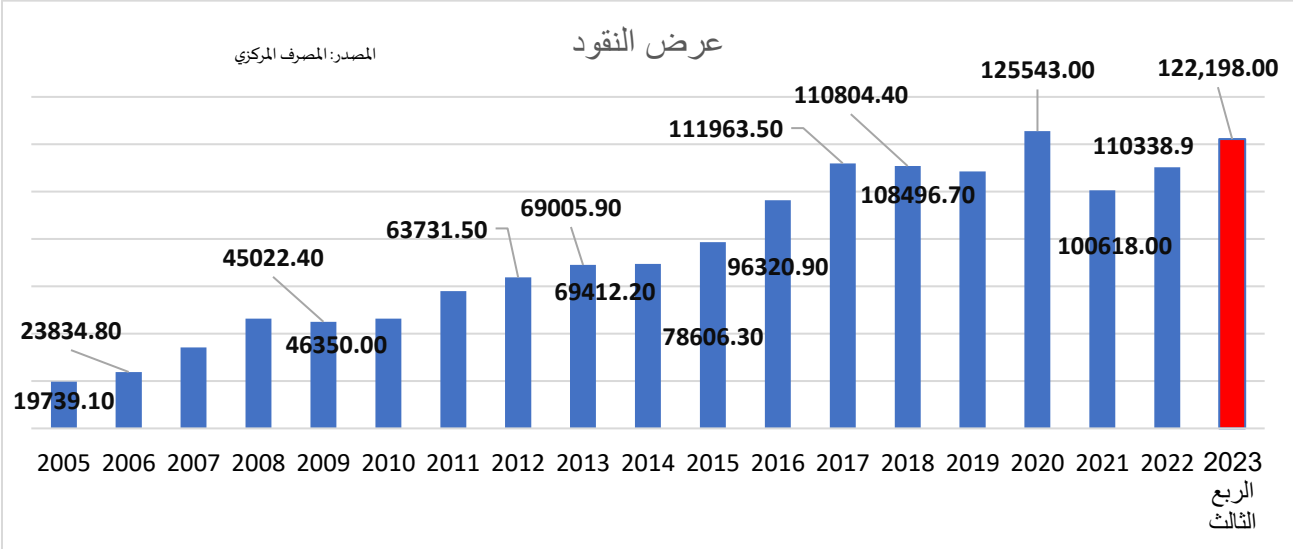

إن انخفاض الاحتياطيات النقدية الأجنبية للدولة، قد أدى إلى عدة تأثيرات سلبية ومتوقعة:

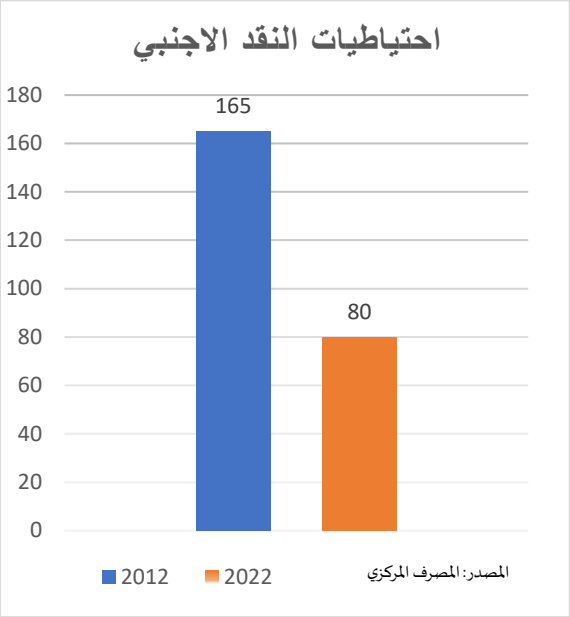

1- **تراجع قيمة العملة المحلية:** أدى انخفاض الاحتياطيات النقدية من العملة الاجنبية إلى تراجع قيمة العملة المحلية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع القدرة على الاستيراد.

2- **التضخم**: انخفاض الاحتياطيات النقدية كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستوى التضخم ، ونتج عن ذلك تراجع في القدرة الشرائية للمواطنين.

3- **تراجع النمو الاقتصادي:** انخفاض الاحتياطيات النقدية كان أحد أسباب تراجع النمو الاقتصادي في الدولة.

4- **ضعف الثقة في الاقتصاد المحلي:** انخفاض الاحتياطيات النقدية أحد اسباب ضعف الثقة في الاقتصاد المحلي، وهذا له تأثيرات كبيرة على مؤشرات ليبيا في ممارسة الأعمال.

4. القطاع الخارجي:

أن العجز الكبير في الحساب الجاري وميزان المدفوعات أدى إلى تراجع ملحوظ في الاحتياطي لدى المصرف المركزي، من خلال الجدول الموضح أدناه نرى أنه كلما حدث أي اضطرابات في تصدير النفط أو انخفاض في أسعار النفط فإن الميزان التجاري يتجه نحو السالب لأسباب معلومة لدى الكل.

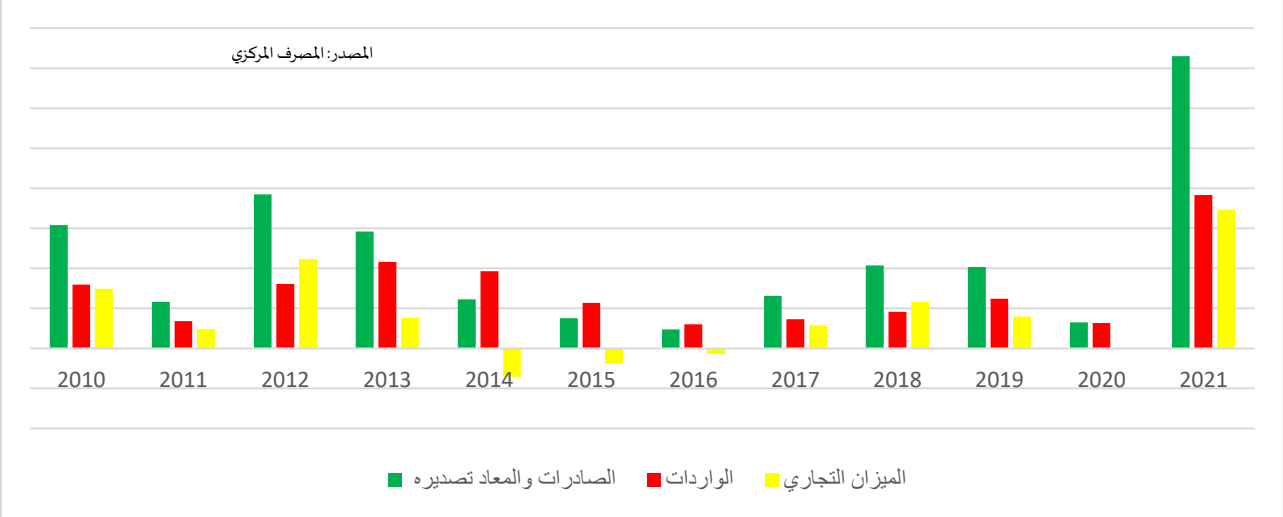

وعلى الرغم من التحسن في القطاع النفطي خلال العامين الماضيين، إلا أنه لايزال يعاني من مشاكل في البنية التحتية و الصراعات الداخلية التي تسبب في تذبذب بكميات استخراج وتصدير النفط بوتيرة متكررة مع شبه الإقفال الكامل لفترات طويلة أدت إلى تناقص كميات استخراج النفط من 1.6 مليون برميل يومياً سنة 2012 إلى أقل من 350 ألف برميل يومياً سنة 2015، وإلى حوالي 1.1 مليون برميل يومياً سنة 2019، أدى هذا التذبذب إلى خسائر مباشرة تقدر بحوالي 150 مليار دولار (تمثل قيمة العوائد التي لم تتحقق نتيجة الإقفال يضاف إليها ما تم سحبه من الاحتياطي لتغطية الإنفاق لنفس الفترة المشار إليها).

كما أن ضعف توفر ونشر البيانات الاقتصادية والمالية فضلاً عن ضعف موثوقيتها وغياب المسوحات الاقتصادية الأساسية لسنوات طويلة تجاوز بعضها 15 سنة مثل (المسح الاقتصادي والاجتماعي- مسح القوى العاملة- المسح الزراعي- المسح الصناعي ...وغيرها) وغياب الدراسات الاحترافية والمؤشرات الاقتصادية الأساسية ونماذج المحاكاة المساعدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة في التوقيت المناسب بعد تقييم البدائل والمفاضلة فيما بينها على أساس أثارها الحالية والمستقبلية كلها أسباب أدت إلى ضعف قدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الاقتصاد الكلي بفاعلية.

كما تشير التقارير والبيانات المحلية إلى ضعف في القطاعات الإنتاجية مقارنة بقطاع النفط بسبب عدم تنوع مصادر الدخل، مثل: الزراعة- الصناعات التحويلة -السياحة، وغيرها ،ومن هنا تأتي أهمية تبني خطط وطنية تعتمد على ركائز أساسية داعمة للاقتصاد الوطني، وتهدف إلى التنوع في الأنشطة الاقتصادية، مثل زيادة الإنتاجية والتوسع في قطاعات التصنيع وتنوع الصادرات السلعية وزيادة تصدير المنتجات تامة الصنع بدلاً من مواد خام، كل هذا سيؤدي إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام.

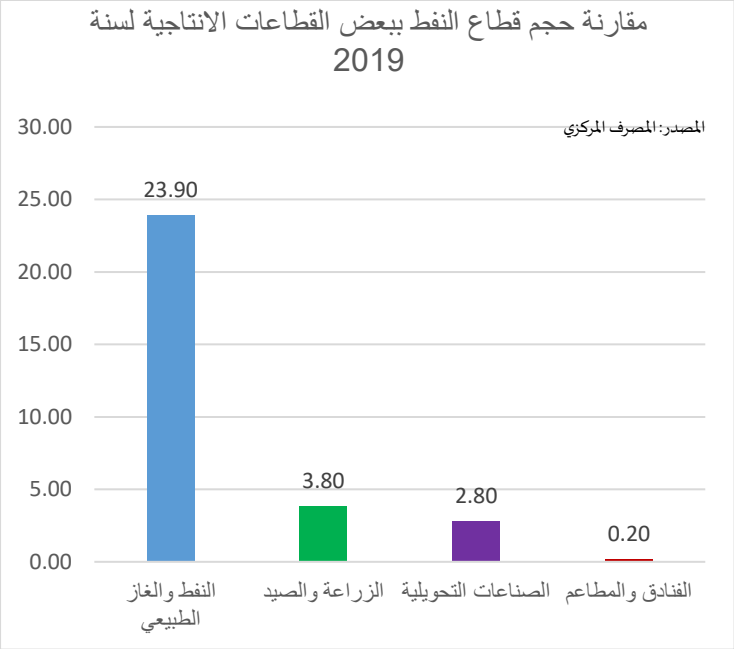

ونلاحظ من خلال الرسم البياني أن ليبيا تعتبر من أكثر الدول العربية تركيزاً في صناعتها القائمة على القطاع النفطي حسب مؤشر هيرفيندال هيرشمان هو مؤشر يقيس تركيز الصناعة في السوق، وتعتبر الصناعة شديدة التركيز هي تلك التي يمتلك فيها عدد قليل من اللاعبين في الصناعة نسبة كبيرة من حصة السوق، مما يؤدي إلى وضع شبه احتكاري. وتعني الدرجة المنخفضة من التركيز أن الصناعة أقرب إلى سيناريو المنافسة الكاملة، حيث تتقاسم العديد من الشركات ذات الحجم المتساوي إلى حد ما السوق.

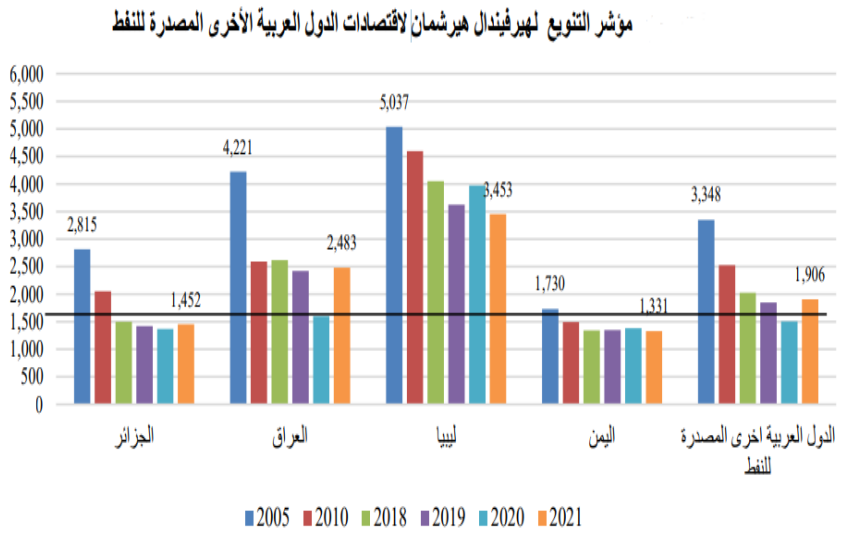

ففي عام 2021، صدرت ليبيا ما مجموعه 30.8 مليار دولار، مما يجعلها المصدر رقم 67 في العالم خلال السنوات الخمس الماضية ، وتغيرت صادرات ليبيا بمقدار 10.5 مليار دولار من 20.3 مليار دولار في عام 2016 إلى 30.8 مليار دولار في عام 2021.

إن سلة الصادرات يقودها النفط الخام (27 مليار دولار)، والغاز (1.94 مليار دولار)، والبترول المكرر (592 مليون دولار)، وخردة الحديد (336 مليون دولار)، والذهب (236 مليون دولار).

كما استوردت ليبيا 18.3 مليار دولار، مما يجعلها الوجهة التجارية رقم 84 في العالم خلال السنوات الخمس الماضية ، وتغيرت واردات ليبيا بمقدار 7.84 مليار دولار من 10.5 مليار دولار في عام 2016 إلى 18.3 مليار دولار في عام 2021.

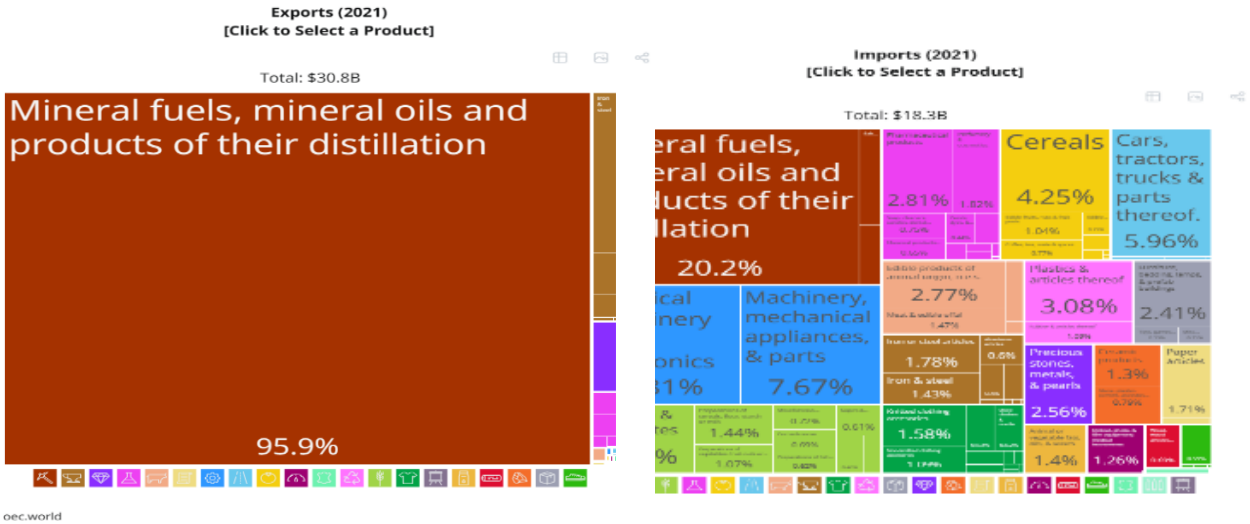

المصدر: موقع Atlas.cid.harvard

ثالثاً: التنويع الاقتصادي في ليبيا:

إن العمل من أجل التحول الاقتصادي نحو اقتصاد متنوع، يتطلب مجموعة من الخطوات اللازمة والتي اتبعتها العديد من الدول التي نجحت في تحقيق التنوع في اقتصادها، وتتمثل هذه الخطوات في الأتي:

1- وضع رؤية تنموية استراتيجية شاملة:

تطوير رؤية استراتيجية واضحة تحدد الأهداف التنموية لليبيا خلال السنوات القادمة، مع التركيز على التنويع الاقتصادي والاستدامة، وإشراك كافة الأطراف المعنية في تطوير الرؤية منها الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

2- وضع خطط استراتيجية تنموية مفصلة:

وضع خطط عمل تفصيلية لكل قطاع، مع تحديد الأهداف والإستراتيجيات، والموارد اللازمة.، وإنشاء أنظمة فعّالة لمتابعة التقدم وتقييم فعالية السياسات والبرامج التنموية، مع ضمان المرونة والقدرة على تعديل الخطط والاستراتيجيات بناءً على نتائج التقييم والتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

3- دعم المشاركة المجتمعية في صنع القرار:

تشجيع المشاركة المجتمعية لكافة شرائح المجتمع في صنع القرار وصياغة السياسات العامة.

4- تعزيز الشراكات الدولية والاقليمية:

بناء شراكات استراتيجية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لجلب الاستثمارات والخبرات الدولية، وتفعيل دور ليبيا في المبادرات الاقتصادية الإقليمية والدولية للاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات.

5- تحسين الإطار التنظيمي والقانوني لممارسة الأعمال:

مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع القطاع الخاص وتسهيل الأعمال وجذب الاستثمارات، وتعزيز قوانين حماية الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار وحماية حقوق المبدعين.

6- تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع المصرفي:

تطوير البرامج والأنظمة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات.

7- تشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير المشاريع وتحسين الخدمات:

- إنشاء إطار تنظيمي شفاف ومحدد يحكم الشراكات بين القطاع العام والخاص ويضمن الوضوح والثقة بين جميع الأطراف.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من الشراكات بين القطاعين، مثل البنية التحتية، الصحة، التعليم، والطاقة.
- تأهيل موظفي القطاع العام وتطوير مهاراتهم في إدارة وتنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، والاستعانة بالخبراء والاستشاريين لتقديم الدعم الفني في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

8- إنشاء مناطق استثمارية ذات طبيعة خاصة:

تطوير مناطق استثمارية ذات طبيعة خاصة في عدة مجالات مجهزة بالبنية التحتية اللازمة تقدم حوافز وتسهيلات ودعم لوجستي لجذب المستثمرين.

9- تحديث وتوسيع البنية التحتية الأساسية:

- تحديث وتوسيع شبكة الطرق والجسور في ليبيا لتحسين الربط الداخلي ودعم التجارة، وتطوير وتحديث المطارات لتعزيز الاتصال الجوي الداخلي والدولي.
- تحديث الموانئ الليبية وتعزيز قدراتها اللوجستية لتصبح مراكز تجارية رئيسية في المنطقة.
- تحديث البنية التحتية للاتصالات والإنترنت و تطوير الخدمات الرقمية والتكنولوجية لتشجيع ممارسة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

10- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:

تطوير بيئة محفزة للابتكار من خلال إنشاء مراكز بحث وتطوير متخصصة، وتوفير الدعم للمبتكرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة.

11- تشجيع القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية:

- تحديد ودعم القطاعات التي توفر فرص عمل كثيرة، مثل البناء والتشييد، الزراعة، الصناعات التحويلية، والخدمات.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الخدمية مثل السياحة، الرعاية الصحية، والتعليم، والتي تتميز بقدرتها على استيعاب عدد كبير من العمال.

12- تطوير برامج التدريب المهني والتقني:

إنشاء وتوسيع برامج التدريب المهني والتقني بالتعاون مع الشركات العاملة في ليبيا لتزويد العمال بالمهارات اللازمة وتلبية احتياجات سوق العمل.

13- إصلاح المالية العامة:

- إعادة هيكلة نظام الموازنة العامة والانتقال من نظام الموازنة التقليدي القائم على البنود إلى نظام موازنة بالأهداف الذي يركز على النتائج والأداء.
- تحديد أولويات الإنفاق الحكومي بناءً على الأهداف التنموية وتوزيع الموارد بطريقة تعزز الكفاءة والفعالية.
- تطوير دليل شامل يحدد معايير وإرشادات مفصلة لإدارة المالية العامة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.